

Distr.  
GENERAL

E/CN.6/1995/5/Add.5

23 February 1995

ARABIC

ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة مركز المرأة

الدورة الثامنة والثلاثون

نيويورك، ١٥ آذار/مارس - ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

### الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة:

#### العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم

### التقارير المقدمة من المؤتمرات الإقليمية والمؤتمرات

الدولية الأخرى

إضافة

خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ التي

اعتمدها الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي المعقود في

عمان يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

### المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>المحتويات</u>
٣	١-٨	بيان المهمة .....
<u>الفصل</u>		
٥	٩-٢٢	أولاً - الإطار العام .....
٨	٢٣-٤٤	ثانياً - الأولويات المتعلقة بالمرأة العربية والمستمدة من مجالات الاهتمام الحاسمة والإجراءات الواجب اتخاذها .....
٨	٢٣-٢٥	ألف - ضمان حقوق المرأة العربية في المشاركة في هيكل وآليات السلطة وموقع صنع القرار .....
١٠	٢٦-٢٧	باء - تخفيف عبء الفقر عن المرأة العربية .....
١٣	٢٨-٢٩	جيم - ضمان تكافؤ الفرص للمرأة العربية في التعليم بجميع مستوياته .....
١٦	٣٠-٣١	DAL - ضمان تكافؤ الفرص في حصول المرأة العربية على الخدمات الصحية .....
١٨	٣٢-٣٤	هاء - تعزيز قدرات المرأة العربية لدخول سوق العمل والاعتماد على الذات .....
٢٢	٣٥-٣٧	واو - التغلب على آثار الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة على المرأة العربية .....
٢٥	٣٨-٣٩	زاي - القضاء على العنف ضد المرأة .....
٢٧	٤٠-٤٢	حاء - مساعدة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وصون البيئة ..
٢٩	٤٤-٤٣	طاء - استخدام وسائل الاتصال بفعالية لتغيير الأدوار في المجتمع وتحقيق المساواة بين الجنسين .....
٤١	٤٥	التربيات المالية .....
٤٢	٤٦-٥٣	رابعاً - الترقيات المؤسسية لتنفيذ ورصد خطة العمل .....
<u>ثالثاً</u>		

### بيان المهمة

- ١ تنفيذا للقرار ٧/٣٧ الذي اتخذته لجنة مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥، وتنفيذا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية، تم عقد اجتماع تحضيري برعاية سمو الأميرة بسمة بنت طلال، رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وذلك في عمّان خلال الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، على مستوىين، أولهما اجتماع الخبراء بشأن خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة، وثانيهما الاجتماع رفيع المستوى لاعتماد هذه الخطة. وتعاونت الأمانة التنفيذية للاسكوا والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث في عقد الاجتماع وتنظيمه.
- ٢ ويهدف الاجتماع إلى صياغة خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة وتوحيد الرؤى والما فوق العربية لتقديمها إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥ وذلك مساهمة من المنطقة العربية في الخطة العالمية للنهوض بالمرأة.
- ٣ و تستند خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ ("خطة العمل العربية") إلى استراتيجيات نيروبى التطلعية والمواضيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة والطفل والمؤتمرات الدولية ذات العلاقة بالمرأة وخاصة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (١٩٩٢)، ومؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، ومؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)<sup>(\*)</sup>.
- ٤ تنطلق خطة العمل العربية من مقومات الحضارة العربية وقيم الأديان السماوية والحضارة الإنسانية التي تحترم حقوق المرأة كإنسان وتؤمن بمشاركتها في عملية التنمية وثمارها شرطاً لشمولها واستدامتها. واستناداً إلى قدرة تلك المقومات على التجديد الحضاري والثقافي، فإن خطة المرحلة القادمة ترتكز على تغيير الصورة والأدوار النمطية السلبية للمرأة والارتقاء بها في اتجاه المساواة والمشاركة والعطاء الكامل.
- ٥ وتتضمن خطة العمل العربية الأهداف والسياسات والإجراءات الرامية إلى تمكين المرأة من ممارسة حقوقها كاملة والقيام بمسؤولياتها في تنمية المجتمع، وذلك في إطار منهاج العمل العالمي الذي يبحث على إزالة العقبات المتبقية أمام دمج المرأة في عملية التنمية المستدامة.
- ٦ و تستند خطة العمل العربية أساساً على التقارير وخطط العمل الوطنية التي تضمنت المؤشرات الإحصائية التي اعتمدتتها لجنة مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة وعممتها الأمانة العامة للمؤتمر العالمي

---

تحفظ وفد جمهورية السودان على عبارة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤). (\*)

الرابع للمرأة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، آخذة في الاعتبار توصيات اجتماع فريق الخبراء الذي عقد من ٦-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ومنهاج عمل المنظمات غير الحكومية للمنطقة العربية الذي اعتمدته منتدى عمان للمنظمات غير الحكومية المنعقد في عمان في الفترة من ٣ الى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الاستشاري المعنى بالشباب في منطقة الاسكوا والمعقوف في عمان في الفترة من ٣ الى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وتحدّف هذه الخطة إلى معالجة القضايا التي أدرجت في مشروع منهاج العمل العالمي للجنة مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة، كما تهدف إلى معالجة أولويات أخرى، وذلك على النحو التالي:

- (أ) عدم المساواة بين الرجل والمرأة في تقاسم السلطة وصنع القرار على جميع الصعد؛
  - (ب) عدم كفاية الآليات على جميع الصعد لتعزيز النهوض بالمرأة؛
  - (ج) الافتقار إلى الوعي بحقوق الإنسان للمرأة المعترف بها دولياً ووطنياً، والالتزام بها؛
  - (د) عبء الفقر الدائم والمتسايد الواقع على المرأة؛
  - (ه) عدم مساواة المرأة في إمكانية الوصول إلى عملية تحديد الهياكل والسياسات الاقتصادية والعملية الانتاجية نفسها والمشاركة فيها؛
  - (و) عدم المساواة في إمكانية الحصول على خدمات التعليم والصحة والخدمات ذات الصلة والسبل الأخرى للاستفادة إلى أقصى حد من قدرات المرأة؛
  - (ز) العنف ضد المرأة؛
  - (ح) الآثار التي تترتب على المرأة جراء المنازعات المسلحة وغيرها من أنواع المنازعات؛
  - (ط) الاستخدام غير الكافي لوسائل الإعلام الجماهيري في الترويج للمساهمات الإيجابية التي تقدمها المرأة إلى المجتمع؛
  - (ي) عدم توفر اعتراف ودعم كافيين فيما يتعلق بمساهمة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وصون البيئة.
- ٧- وخطة العمل العربية تعرض سرداً للإطار العربي والعالمي وللأسس والمبادئ والأهداف العامة وأولويات التي تتعلق بالمرأة العربية والمستمدة من القواسم المشتركة في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للنهوض بالمرأة في الدول العربية، والتغيرات التي طرأت على مكانة المرأة ودورها منذ انعقاد مؤتمر

نيروبي في عام ١٩٨٥ والتي اقتضت القيام بإعداد وثيقة تستعرض وتقيم ما تم تنفيذه من استراتيجيات نيروبي التطععنة وصياغة خطة عمل عربية للمرحلة متوسطة الأجل.

-٨ وستستند الأمانة العامة للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (في نيويورك)، في إعداد مشروع منهاج العمل العالمي الذي سيقدم كإحدى الوثائق الرسمية والأساسية لاعتماده في مؤتمر بيجين في عام ١٩٩٥، إلى خطط العمل التي اعتمدتها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥.

## أولاً- الإطار العام

-٩ تواجه الدول العربية، على مشارف القرن الحادي والعشرين، مجموعة من التحديات والفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية في ظل مناخ إقليمي ودولي يشهد تحولات متسارعة وزنوعاً إلى مزيد من الهيمنة الاقتصادية والسياسية التي تركت آثارها على المرأة بشكل خاص. كما تشهد المنطقة اتجاهات متطرفة تسيء إلى صورة المرأة العربية. لذلك، فإن خطة العمل العربية، التي ستتضارف في تطبيقها الجهود الحكومية وغير الحكومية وجهود المنظمات العربية والإقليمية والدولية، تنطلق من تشخيص دقيق للأوضاع العربية بشكل عام وأوضاع المرأة العربية بشكل خاص.

-١٠ تميزت السنوات الأخيرة بتكون التكتلات الإقليمية الاقتصادية وتوجه عالمي نحو تحرير التجارة الدولية. كذلك تشهد المنطقة تطبيقاً لسياسات التكيف الاقتصادي الهيكلية في كثير من البلدان العربية بما يتضمنه من تقليص لدور القطاع العام وتخفيض للإنفاق الحكومي على الخدمات. كذلك شهد عقد الثمانينات تناقضاً في المديونية وتباطئاً في النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية. فأدى ذلك كله، في غياب التعاون الاقتصادي العربي، إلى آثار سلبية على الوضع الاقتصادي العربي عامه، وعلى عمالة المرأة وتمتعها بالخدمات الاجتماعية بشكل خاص.

-١١ وتواجه المنطقة العربية عدة تحديات يتطلب التصدي لها اتباع أساليب مبتكرة فعالة. ففي مجال الموارد الطبيعية، تكمن المشكلة الرئيسية في شح الموارد المائية، والتباين في توزيعها وفي توزيع مصادر الطاقة، وعدم وجود استراتيجيات وطنية وإقليمية لتحقيق التوازن بين المحافظة على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية واستغلالها، وقصور في التخطيط وآلياته.

-١٢ وتتضمن التحديات التي تواجه الدول العربية قصوراً في المفهوم المعتمد للتنمية البشرية الذي يفضل الشعور بالأمن وتوسيع دائرة الخيارات وتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين بما في ذلك تنمية

طاقات المرأة والشباب وخلق الظروف الملائمة لديمقراطية تقوم على التعددية<sup>(\*)</sup>، وإشراك المواطنين والقاعدة العريضة من النساء في عمليات اتخاذ القرار، مما يمكن المجتمع من تحقيق أهدافه المنشودة وفق منهج شمولي تنموي متكامل وفي مناخ ديمقراطي.

١٣- وفي هذا السياق، ينبغي الاشارة الى غياب الحوار في بعض البلدان العربية كوسيلة للمشاركة في حالات كثيرة واللجوء أحياناً الى العنف بمختلف صوره المفضية الى التوتر والتنازع المoven لتماسك الاسرة والمجتمع. وينبغي كذلك ادراك أن معظم أسباب التوتر الاجتماعي هي في جوهرها اقتصادية واجتماعية ولكنها تكتسي صبغة سياسية وعسكرية في بعض الاحيان، وكثيراً ما تواجه ظاهرة سياسية وأمنية فقط وقد تستغل من جهات معادية لزعزعة استقرار المجتمعات.

١٤- إن نجاح عملية السلام<sup>(\*\*)</sup> يتوقف على التطبيق الفوري للقرارات الدولية التي تضمن انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة في فلسطين وجنوب لبنان والجولان السوري وتأمين حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس، واحترام حق الشعب اللبناني في السيادة الكاملة على ترابه الوطني. إن إقامة السلام العادل والشامل والاستقرار في المنطقة شرط أساسي وضروري لتحقيق التنمية والمساواة. فالسلام العادل والشامل يؤدي الى توفير الموارد البشرية والمادية التي تستنزفها التجاهيرات العسكرية والحروب، فهذه الموارد يمكن توجيهها نحو التنمية التي تتيح للمرأة فرصة الإسهام فيها بصورة متكافئة.

١٥- بالرغم من التقدم الذي شهده القطاع الزراعي في بعض البلدان العربية، إلا أن الأمن الغذائي فيها لم يتحقق بعد، ويعود ذلك إلى شح الموارد المائية والقصور في تخطيط استعمال المياه وتبالين توزيعها، وتدني مستويات التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة وعدم ملاءمة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة في المناطق الريفية لتحديث النشاط الزراعي تقنياً وتطويره ليتسق وأهداف تحقيق الأمن الغذائي وحماية البيئة.

١٦- وترتبط تنمية القطاعين الزراعي والصناعي ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الدولية لاعتمادهما بصورة متزايدة على العالم الخارجي في سد احتياجاتها من الآلات والمعدات والسلع الوسيطة. كما يتجلّى الاعتماد المتزايد للمنطقة على التجارة الخارجية في تزايد الواردات من الأغذية، وفي هيمنة المواد الزراعية الأولى على صادرات الدول العربية غير النفطية. ولذلك فإن اقتصادات بلدان المنطقة تتسم بشدة حساسيتها للتغيرات في الاقتصاد العالمي، خاصة بسبب اعتماد عدد من بلدانها على تصدير النفط

(\*) تحفظ وفد جمهورية السودان على كلمة "التجددية".

(\*\*) تحفظ وفد جمهورية السودان على عبارة "إن نجاح عملية السلام".

الخام الذي تتجه أسعاره الى الانخفاض في الأسواق العالمية في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار السلع المصنعة.

-١٧. وضافة الى ذلك، أدت الابحاث التكنولوجية المتلاحقة على المستوى العالمي الى توسيع الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان العربية والبلدان الصناعية. كما ان قصور السياسات العلمية وضعف التعاون العربي في هذا المجال، والتطورات الخارجية غير المؤاتية ستحد من قدرة المؤسسات العلمية والتكنولوجية الوطنية في مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية المتتسارعة وتطويعها لتنمية المنطقة العربية.

-١٨. ومن المتوقع أن تكتسب الابعاد البيئية أهمية متزايدة في الجهدود التي تبذلها المنطقة العربية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن الضروري في هذا السياق الاشارة الى قضايا التصحر، وتصريف التفاسيات الصناعية، وغير الصناعية، وتلوث المياه السطحية والجوفية، والتدور البيئي بسبب التوسع العقاري، والآثار البيئية المترتبة على الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال. وينبغي النظر الى البيئة بمعناها الواسع كما وردت في "جدول أعمال القرن ٢١" الذي اعتمدته مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢)، مع التركيز على استدامة التنمية.

-١٩. ويشكل الضعف والقصور في مجال الاحصاءات والمعلومات والمسوحات دون التصنيف حسب نوع الجنس عائقاً أمام الجهدود التي تبذلها الحكومات العربية في وضع سياسات إنسانية ملائمة خاصة للمرأة، وذلك في عصر أصبح لامتلاك المعلومات فيه القدرة على خزنها وتحليلها ونقلها دور هام في تحديد قدرة الأمم على مواكبة العصر.

-٢٠. إن الاسراع في إزالة الآثار والمعاناة الناجمة عن الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة في المنطقة العربية، خاصة ما نجم منها عن حرب الخليج، شرط ضروري لإعادة التضامن والتعاون العربيين ولوضع حد لمعاناة النساء والاطفال والمسنين.

-٢١. ان سياسات البلدان العربية بحاجة الى زيادة إسهام المرأة في ادارة الموارد وتوفير فرص أفضل لها في التعليم والعمل لمشاركة بفعالية في عملية التنمية وفي مواجهة التغيرات الاقليمية والعالمية التي تعكس على جميع مراحل حياتها.

-٢٢. استناداً الى ما تقدم، تحت خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ الحكومات العربية على الاسراع في وضع السياسات واتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير البيئة المناسبة وتهيئة المقومات الازمة للاستجابة بفعالية الى حاجات المرأة العربية الملحة، ومنها: الحقوق القانونية والمساهمة في اتخاذ القرار، والوعية وال التربية والتعليم ومحو الأمية والتأهيل، وتوفير العمل والحد من الفقر، وتوفير الخدمات الصحية الطبية والنفسية، والبيئة السليمة والاعلام التنموي، كما تحت الخطة الى إيلاء عناية خاصة لإنشاء آلية، أو

جهاز مركزي يعني بشؤون المرأة على أعلى المستويات في الدول التي لا تتوفر فيها مثل تلك الآلية وتعزيز الآليات القائمة وكذلك البرامج الخاصة بالمرأة ودعم المنظمات غير الحكومية من أجل استكمال بنائها المؤسسي بشرياً ومادياً.

## **ثانيا - الأولويات المتعلقة بالمرأة العربية والمستمدة من مجالات الاهتمام الحاسمة والإجراءات الواجب اتخاذها**

### **ألف- ضمان حقوق المرأة العربية في المشاركة في هيأكل وآليات السلطة ومواقع صنع القرار**

-٢٣- تحرص غالبية البلدان العربية على تحسين أوضاع المرأة في هيأكل السلطة وعملية صنع القرار وعلى تأكيد ذلك باصدار القوانين والتشريعات الاجتماعية التي تدعم مكانة المرأة العربية، إلا أن مشاركة المرأة في تلك المواقع لاتزال بعيدة عن الهدف الذي حدّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة في توصيته رقم ٦ الواردة في مرفق قراره ١٥/١٩٩٠ ببلوغ معدل مشاركة المرأة في هيأكل السلطة نحو ٣٠ في المائة بحلول عام ١٩٩٥، الأمر الذي يقتضي اتخاذ اجراءات من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية وتقديم دعم من جانب المنظمات الاقتصادية والدولية.

-٢٤- ان حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، فلا يجوز الانتقاد من هذه الحقوق في أي ظرف من الظروف أو لأي مبرر من المبررات.

#### **١ - الهدف العام**

-٢٥- السعي الى تحقيق ما دعا إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مرفق قراره ١٥/١٩٩٠ من مشاركة المرأة في هيأكل السلطة ومواقع صنع القرار، والعمل على تعبئة المجتمع رجالاً ونساءً وتوعيته للقيام بتغيير المواقف المجتمعية السلبية المتحيز ضد المرأة ودورها في صنع القرار، وتبني آليات واجراءات تمكنها من انجاز ذلك.

## ٢ - الاجراءات والتوجهات العملية المقترحة

### على مستوى الحكومات

- (أ) تعزيز أو اقامة الآليات التي تعنى، بقضايا المرأة، بما في ذلك اللجان الوطنية لشؤون المرأة، بحيث تتحذى صفة الاستمرار وتضم ممثليين من الوزارات المعنية بقضايا المرأة ومن المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق المرأة وقضاياها، على أن تربط تلك الآليات بأعلى سلطة سياسية وطنية وتضطلع بمهام متابعة وتنفيذ خطة العمل العربية، وتكون متسقة مع النظام القانوني لكل دولة؛
- (ب) الدعوة إلى المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل والمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتطبيقاتها بما ينسجم مع دستور وقوانين كل دولة؛
- (ج) مراجعة كافة القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة، بهدف تطويرها وتعديلها لتواءك التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتتسارع الذي طرأ على المجتمع العربي، والعمل على تضييق الفجوة القائمة بين نصها وتطبيقها وذلك باستحداث آلية خاصة لرصدها ومتابعة تنفيذها؛
- (د) ضمان حق المرأة في ممارسة الحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والترشح للمجالس التشريعية الوطنية وأجهزة الحكم المحلي وضمان تمثيلها بنسبة ٣٠ في المائة كحد أدنى في تلك الهيئات على أن لا يتعارض ذلك مع دساتير الدول والعمل على إدراج بنود خاصة، إذا لم تدرج بعد، في دساتير هذه الدول وقوانينها تنص على ممارسة المرأة ل الكامل حقوقها السياسية؛
- (ه) ضمان فرص متكافئة للمرأة لتولي المناصب التنفيذية والتمثيلية العليا في مختلف إدارات الدولة وأجهزتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك على المستويين المحلي والمركزي، واعتبار مؤهلاتها وقدراتها وكفاءتها المعيار الأساسي لتولي تلك المناصب، وتدريب المرأة وتأهيلها خاصة في المجال الدبلوماسي والقضائي؛
- (و) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتشجيع المرأة على المشاركة في الحياة العامة، و توفير الخدمات المساعدة لها وتمكينها من التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية ومسؤولياتها العملية ونشاطها في الحياة العامة.

### على مستوى المنظمات غير الحكومية

- (أ) تقييم أنشطة المرأة ومؤسساتها ومنظماتها غير الحكومية، بغية وضع خطة عمل للمرحلة القادمة تتضمن توصيات محددة من أجل الوصول إلى صيغة مناسبة تكفل تحسين نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية وغيرها من المنظمات باعتبار أن تلك المنظمات تمثل قوى أساسية في المجتمع قادرة على ممارسة التأثير على السلطات التشريعية لسن القوانين الكفيلة بحماية حقوقها وزيادة إسهامها في الحياة السياسية؛

(ب) تشجيع المرأة على خوض الانتخابات المحلية والوطنية وذلك من خلال تقديم الدعم المؤسسي لها واقامة دورات تدريبية لتهيئتها لتولي المناصب القيادية في مختلف المستويات السياسية والأدارية وتوفير الموارد والدعم الفني اللازم لإنجاز ذلك، والعمل على ضمان ممارسة المرأة لحقوقها الانتخابية في البلدان التي توجد فيها مجالس تشريعية:

(ج) عقد ندوات توعية ودورات تدريبية مكثفة على نطاق جغرافي واسع لمحو الأمية القانونية ولزيادة الوعي المجتمعي بحقوق المرأة القانونية من منظور معاصر يشمل أدوار كل من الجنسين، وتنظيم برامج لتقديم المشورة والمساعدة القانونية عند الطلب، واستخدام وسائل الإعلام المرئي والمسموع للتوعية وعقد ورشات العمل وإعداد النشرات والمطبوعات ذات الصلة بالمرأة:

(د) إنشاء آليات ديمقراطية مستقلة وتطوير القائم منها، بهدف تطوير ودعم دور المنظمات غير الحكومية لتمثل المرأة على الصعيد الوطني تمثيلاً يمكنها من زيادة إسهامها في صنع القرار وفي تحضير البرامج وتنفيذها.

#### على المستوى العربي والدولي

(أ) تقديم العون اللازم من قبل المنظمات والهيئات الأقلية والدولية للمنظمات والهيئات الوطنية المعنية بشؤون المرأة ورفع كفایتها لتمكن من مساعدة المرأة في ممارسة حقوقها السياسية والمشاركة في صنع القرار:

(ب) قيام منظومة الأمم المتحدة بزيادة نسبة تمثيل المرأة العربية في المالك عامه وفي الوظائف العليا ومناصب اتخاذ القرار خاصة، وذلك عن طريق التوظيف التفضيلي والترقية وغير ذلك من التدابير الخاصة.

#### **باء- تخفيف عبء الفقر عن المرأة العربية**

-٢٦ على الرغم من عدم توفر بيانات احصائية دقيقة ومفصلة حسب نوع الجنس عن حالة الفقر في الدول العربية، طبقاً للمؤشرات التي اعتمدت لها لجنة مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة، فإن آثار ركود النشاط الاقتصادي العالمي مصحوباً بتنفيذ برامج إعادة التكيف الهيكلي في بعض الدول العربية والتحول إلى اقتصاد السوق مع ما يقتضيه ذلك من تقليل دور القطاع العام في توفير العمل والخدمات الاجتماعية، وتفاقم المديونية وخدمتها وانحسار الموارد المالية تشكّل العقبة الرئيسية التي تحدّ من قدرة حكومات تلك الدول على توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها من أجل مواجهة تحديات الفقر وعلى الأخص فقر المرأة والطفل. كذلك فإن الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال الإسرائيلي والإجراءات القسرية التي تفرض على الدول وتدّهور البيئة قد زادت هذا الوضع سوءاً وضاعفت من الآثار السلبية وفاقت معاناة المرأة ورفعت نسبة الأسر المعيشية التي تعيش في حالة فقر، وخاصة الأسر الفقيرة التي تعولها امرأة.

## ١ - الهدف العام

-٢٧ القضاء على الفقر والعمل على إزالة أسبابه وتحفيظ آثاره على المرأة في إطار التنمية الشاملة والقائمة على مبادئ منها الاعتماد على الذات، وخاصة بالنسبة إلى النساء المعيلات للأسر.

٢ - الإجراءات والتوجهات العملية المقترحة

### على مستوى الحكومات

(أ) توفير البيانات الاحصائية الدقيقة حسب نوع الجنس عن حالة الفقر في الدول العربية كأساس لوضع سياسات اقتصادية كلية وجزئية تكفل القضاء على العوامل الهيكالية المسببة للفقر عامه وفقر النساء خاصة:

(ب) العمل على جعل الحكومات تأخذ في اعتبارها، في عملية التخطيط الإنمائي، احتياجات المرأة، وذلك لزيادةوعي المخططين وتطوير مهاراتهم في هذا المجال:

(ج) وضع استراتيجيات وبرامج تضمن الأفضلية للمرأة الفقيرة والمرأة في الريف والمهاجرة والعاملة والعائدة واللاجئة والنازحة للحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة وبضمان حكومي اذا استدعي الأمر ذلك لتمكينها من المشاركة في العملية الإنتاجية وضمان الحد الأدنى من حقوق المرأة الفقيرة للتأكد من عدم استغلالها؛

(د) السعي إلى توفير المواد الغذائية الأساسية لهذه الفئة الفقيرة والمحرومة بأسعار مناسبة ومساعدتها على الحصول على سكن مناسب وتأمين مظلة الضمادات الاجتماعية لها؛

(ه) تطوير مراكز التدريب المهني والتقني وزيادة طاقتها الاستيعابية ودعمها لتمكينها من استقبال النساء ذوات الدخل المحدود والفقيرات والمعاشرات وإعطائهن الأولوية في اكتساب المهارات الازمة لتطوير قدراتها وتعزيز اعتمادهن على الذات كوسيلة للحد من البطالة والفقر؛

(و) القيام بدراسة للتعرف على أبعاد مشكلة الفقر بين النساء المعيلات للأسر بهدف تصميم البرامج التنموية وتوجيهها لزيادة دخل تلك الأسر؛ ومساعدة المرأة على اكتساب المهارات وتوفير التكنولوجيا الملائمة للمناطق الريفية والاعتراف بها كربة أسرة قانونياً واجتماعياً؛

(ز) إقامة مشاريع للأسر المنتجة وإنشاء آليات متخصصة لتسويق منتجات تلك الأسر وخاصة في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم وذلك عن طريق اقامة شبكة من المؤسسات التجارية الوطنية والإقليمية بهدف توسيع قاعدة التسويق. وعمم المشاريع الانتاجية والمدرة للدخل والرائدة في جميع الأقطار العربية؛

(ح) التوسيع في إقامة مشاريع للمرأة مدرّة للدخل وتنصف بالاستدامة، وتساعد على معالجة التلوث البيئي مثل مشاريع إعادة استخدام المخلفات الصلبة والزراعية:

(ط) توفير كافة الخدمات الأساسية بما في ذلك زيادة أعداد دور الحضانة ورياض الأطفال، وعلى الأخص في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة وفي أماكن العمل، لتمكين المرأة الفقيرة من العمل المنتج وتقديم الخدمات المجانية، كلما أمكن ذلك، كإعفاء من دفع نفقات الحضانة ودعم المواد الغذائية وإلقاء من نفقات الانتقال إلى أماكن العمل:

(ي) اتخاذ الإجراءات الكبيرة بتوفير فرص العمل للنساء الفقيرات والريفيات والحد من الاعتماد على العمالة الأجنبية كلما أمكن ذلك:

(ك) حت القطاع الخاص على إنشاء مصانع صغيرة للإنتاج ومشاغل للصناعات المنزلية الصغيرة والمنتجات المحلية لتوظيف المرأة خاصة الفقيرة والأرملة والمطلقة، وكذلك توفير الفرص الكافية لمشاركة المرأة في المجالات العلمية والتقنية المتقدمة حسب قدراتها في كافة المجالات وذلك لزيادة إسهامها في الحياة الاقتصادية لرفع مستوى دخلها، دون تعرضاً لمخاطر صحية صناعية:

(ل) حت المؤسسات التنموية على مساعدة المرأة في البدية لإقامة مشاريع انتاجية تتناسب مع الموارد المتاحة في البدية.

#### على مستوى المنظمات غير الحكومية

(أ) تحديد المشروعات الانتاجية للمرأة بما يتناسب مع حاجات السوق واحتياجات النساء وتدربيهن على المهارات الالزمة للاشتراك في هذه المشروعات ودعم مشاركتهن في تصميم هذه المشروعات وتنفيذها:

(ب) عقد دورات تدريبية لتأهيل المرأة الفقيرة في المهن التقليدية وغير التقليدية وفي المجالات التقنية الحديثة بما يمكنها من الدخول إلى سوق العمل وإنشاء مكاتب متخصصة لتعريفها بالفرص المتاحة وتسهيل حصولها على هذه الفرصة، والمساعدة في تسويق منتجاتها وتأمين دخل مستمر لها:

(ج) السعي إلى توفير التمويل اللازم لتأمين التحاق أكبر عدد من الأطفال بدور الحضانة ورياض الأطفال التابعة للمنظمات غير الحكومية، وتوسيع نطاق تلك الخدمات بحيث تشمل المناطق الريفية والنائية التي لا تغطيها المؤسسات الحكومية، وذلك بتكلفة زهيدة تشجع الأم العاملة الفقيرة على إلتحاق اطفالها بذلك الدور.

### على المستوى العربي والدولي

- (أ) مطالبة الصناديق العربية والدولية منح الأولوية في التمويل للبرامج التي تتضمن توجهات تنمية المرأة؛
- (ب) مساعدة المنظمات غير الحكومية ومرتكز البحوث الوطنية على إجراء دراسات مسحية لقياس الفقر في الدول العربية وتحديد دلالات المفاهيم والمصطلحات بهدف وضع إطار عملي لهذه الدراسات بحيث تكون قابلة للمقارنة.

### **جيم- ضمان تكافؤ الفرص للمرأة العربية في التعليم بجميع مستوياته**

-٢٨ شهدت أوضاع المرأة العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة عوامل وتغيرات في مجالات التعليم وعلى الأخص بعد الطفرة النفطية في السبعينيات أدت إلى ارتفاع معدل التعليم والتزام عدد غير قليل من الدول العربية برعاية أفرادها. وبالرغم مما حققته الدول العربية من انخفاض في معدلات الأممية وارتفاع في معدلات الالتحاق بالمستويات التعليمية المختلفة، إلا أن الأعداد المطلقة للأميين قد ازدادت وذلك نتيجة لارتفاع نسب فقد التربوي وعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية. كذلك فإن الفروق النوعية ما زالت موجودة في بعض البلاد العربية، ونسبة تسرب الفتيات من المدرسة مرتفعة، خاصة في المناطق الريفية والنائية والمحاطة. وفي البلاد العربية التي توجد فيها مساواة في نسب الالتحاق بالتعليم بين الذكور والإناث مازالت الإناث تلتحقن بالتعليم النمطي الذي يحد من امكانياتهن ويبعدهن عن تخصصات العلوم والتكنولوجيا.

#### **١- الهدف العام**

-٢٩ تحقيق المساواة في فرص التعليم للإناث وتأمين انتفاع المرأة بالتعليم وبرامج محو الأممية والتدريب المهني لتمكنها من الاعتماد على ذاتها.

#### **٢ - الاجراءات والتوجهات العملية المقترحة**

### على مستوى الحكومات

- (أ) تطبيق الاستراتيجية العربية لتطوير التربية التي تهدف إلى القضاء التام على الأممية الثقافية بين الذكور والإناث. وتنفيذ الاستراتيجيات الأخرى الداعية إلى توفير التعليم للجميع ب لتحقيق تكافؤ الفرص فيه والزامية ومجانيته في المرحلة الأساسية على الأقل ومد فترة الالزام حتى سن الخامسة عشرة والعمل على اتخاذ الخطوات التي تساعده على مكافحة الأممية بحيث يتم خفض معدلها بنسبة ٣٠ في المائة في غالبية أقطار الوطن العربي بحلول عام ٢٠٠٠ وبمقدار النصف بحلول عام ٢٠٠٥ في بعض البلاد العربية الأخرى، وغاء الفجوة النوعية في معدلات التعليم بين الإناث والذكور؛

- (ب) منح الأولوية للإنفاق على تنفيذ إلزامية التعليم للفتيات والفتىان حتى نهاية السنوات العشر الأولى؛
- (ج) تضمين برامج محو أمية المرأة مهارات حياتية وخاصة التي تتناول الممارسات الصحية السليمة لتحسين أحوال المرأة وأسرتها، والتي تفتح لها فرص المساهمة الاقتصادية، وتزيد من وعيها بحقوقها كإنسان ومساهمتها في الحياة العامة بمختلف جوانبها بما في ذلك الحياة السياسية؛
- (د) وضع برامج متخصصة للتوجيه والارشاد التربوي والمهني؛
- (ه) توظيف وسائل الاتصال والإعلام، خاصة المسموعة والمرئية، في حملات التوعية ومحو الأمية خاصة بين الإناث؛
- (و) تنظيم وعمم برامج متنوعة لتعليم الكبار ومحو الأمية في الأسرة، من خلال التعليم غير النظامي للمرأة في الريف والمناطق النائية وأطراف المدن، بما يحقق تطوير مهاراتها لأداء أدوارها المجتمعية المتنوعة وتوفير الحواجز والامكانيات الازمة لذلك وفتح قنوات تربط تعليم الكبار بالتعليم النظامي تمكيناً للمرأة من متابعة تعليمها إلى المستويات التي تؤهلها لها قدراتها ومواهبها، على أن تتضمن هذه البرامج البعد البيئي؛
- (ز) إعداد الخطط للتعليم الموازي بغية توفير فرص التعليم المستمر غير النظامي لمن فاتهن الالتحاق ببرامج التعليم النظامي؛ وتشجيع الشابات والأمّيات على الالتحاق بمدارس خاصة لهن مع استعمال الأساليب الحديثة للتعليم المستمر والتركيز على المناطق الريفية والمناطق النائية؛ وزيادة الإنفاق على برامج الإمام الأساسي والوظيفي بالقراءة والكتابة ومفاهيم التربية الوطنية لجميع النساء والفتيات، وفتح صفوف خاصة لمحو الأمية في المصانع ومؤسسات العمل، لما لذلك من تأثير على تحسين صحة المرأة واتاحة الفرص لها للحصول على عمل وتحسين أدائها وزيادة دخلها وتحسين مستوى حياتها؛
- (ح) تدريب المشرفين على المهارات الأساسية للتعليم في مراكز محو الأمية وتأهيلهم للقيام بعملية الإشراف على مراكز محو الأمية وزيادة الإنفاق على إنشاء مراكز جديدة وتطوير القائم منها وذلك للقضاء على الأمية بين النساء في أقرب وقت ممكن؛
- (ط) تخصيص الموارد المالية والبشرية الازمة واتخاذ الخطوات الضرورية لضمان تكافؤ الفرص والمساواة في الالتحاق بالتعليم ومنع تسرب الفتيات من خلال زيادة عدد المدارس والخدمات الدراسية في المناطق الريفية والمناطق النائية؛

(ي) سن التشريعات لالزام أولياء أمور الإناث في الأسر الفقيرة والأسر الريفية على إلهاق بناتهم بالمؤسسات التعليمية وتأخير سن الزواج حتى بلوغ النضج وتحفيظ أعبائهن المنزليه وعدم تشغيلهن في سن التعليم الالزامي، مع إعطاء الحواجز وتقديم بعض الخدمات مثل الوجبات الغذائية وتوفير الكتب واللوازم الدراسية مجاناً؛

(ك) إنشاء آلية لرصد ومتابعة تنفيذ تلك الإجراءات في الوزارات المعنية خاصة تلك المتعلقة بتطوير تعليم البنات في بعض المناطق الريفية والنائية التي لا يزال التمييز في تعليم الإناث فيها يشكل عائقاً لرفع مستوى تعليمهن وكذلك متابعة تنفيذ قوانين عدم تشغيل الأحداث الذي يعيق من مواصلة تعليمهم؛

(ل) مراجعة وتقييم المناهج الدراسية والتأكيد على اشراك المرأة في وضع وصياغة السياسات التربوية والمناهج لكافة مراحل التعليم بما يضمن تماسك الأسرة العربية؛ وتأكيد حقوق المرأة وكرامتها وإبراز دورها في التنمية، وذلك بتضمين مناهج التعليم الصورة الايجابية للمرأة وهي تقوم بأدوارها المختلفة في المجتمع؛ مع الغاء الادوار النمطية وصور التمييز النوعي من تلك المناهج ومن الكتب المدرسية والمواد التدريبية للمعلمين والمعلمات، وإعدادها بشكل يضمن المساواة المعرفية والتخصصية والمهارات في كل ما يقدم للطلابات والطلبة في كافة المجالات؛

(م) توفير الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المعاهد العليا وتنوع اختصاصاتها وتشجيع الإناث على الاقبال على التخصصات المهنية والعلمية والتكنولوجية التي يمكن أن تسهم فيها بدور مبدع خلاق؛

(ن) ضمان تكافؤ الفرص في البعثات والدورات والدراسات العليا في الداخل والخارج مع تحديد نسبة معينة للمرأة عند توفير المنح الدراسية للتخصص؛

(س) وضع السياسات الاستيعابية والتقييمية للعاملين في سلك التعليم على أساس الكفاءة العلمية. والتركيز على تحسين نوعية تعليم النساء وليس على زيادة أعداد الخريجين فقط وتوفير الحواجز للأجيال لدخول مهنة التعليم. ووضع نظام تدريب متواصل بهدف تطوير الكفاية العملية، والمهنية، وتلبية متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية وخاصة تلك المتعلقة بالمرأة؛

(ع) رفع القيود عن تبادل المطبوعات الثقافية العربية التي تعكس التطور والتقدم العلمي بما يتفق والنهوض بالمرأة من الناحية العلمية والثقافية.

#### على مستوى المنظمات غير الحكومية

(أ) عقد دورات تدريبية غير نظامية في المجتمعات المحلية والريفية والنائية لتوسيع الأسر بأهمية تعليم البنات؛

(ب) حث وتشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في الجهود التي تتطلبها حملات محو الأمية بأشكالها المختلفة، وتبهئة الطاقات التطوعية لتلك المنظمات دعماً للجهود الرسمية في هذا المجال؛

(ج) تبنته أولياء الامور وتنظيماتهم المدرسية للمشاركة الفعالة في قضايا المدارس التعليمية؛

(د) تنسيق جهود المنظمات غير الحكومية للتكميل مع الجهود الحكومية وعلى الأخص في المناطق الريفية والمناطق النائية لتحقيق الأهداف التربوية.

#### على المستوى العربي والدولي

(أ) حث المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية ومنظمة اليونيسكو توفير الدعم المادي والفنى لتحديث المشروع العربي المتكامل في مجال محو الأمية والحد من تسرب الإناث وضمان توفر التعليم الإلزامي؛

(ب) إعداد مشروع عربي من أجل تنظيم دراسات وبرامج للتعليم غير النظامي للمرأة عن طريق المراسلة ووسائل الإعلام، وجمعى أساليب التعليم عن بعد؛

(ج) عقد وتنظيم ورشات عمل ومؤتمرات لمناقشة وتقدير التجارب وتبادل الخبرات حول المشاريع والسياسات الناجحة على المستوى العربي؛ وعقد الندوات والمؤتمرات لبلورة برامج عمل تفصيلية؛ وإعداد برامج لتوسيعية أولياء الأمور بأهمية تعليم الإناث كاستثمار في مجال التنمية البشرية وتوفير التمويل اللازم لتنفيذها.

#### ـ دـالـ ضـمان تـكـافـوـ الغـرـصـ فـي حـصـولـ الـمـرأـةـ عـرـبـيـةـ عـلـىـ الخـدـمـاتـ الصـحـيـةـ

ـ ٣٠ـ على الرغم من تحسن المستوى الصحي للمرأة العربية حسب مؤشر التنمية البشرية الذي تضعه الأمم المتحدة، ما يزال ذلك التحسن بعيداً عن المستوى المطلوب ويتفاوت من بلد عربي إلى آخر. وغالبية البلاد العربية ما زالت تعاني من الانخفاض النسبي في العمر المتوقع للمرأة عند الولادة، وذلك مقارنة بالدول المتقدمة. وتعتبر معدلات وفيات الأمهات المرتبطة بالولادة وكذلك معدلات تعرضهن للمرض مرتفعة، كما وما زالت معدلات وفيات الأطفال الرضع وإصابتهم بالمرض مرتفعة لا سيما بين الإناث. كما يؤدي التلوث البيئي بكافة أنواعه إلى أمراض مختلفة، ويؤدي ارتفاع معدلات الخصوبة إلى تدهور صحة المرأة نتيجة الحمل المبكر أو المتأخر أو المتعدد والمترافق جداً وخاصة لدى المرأة التي تعيش في ظروف اقتصادية صعبة. ويؤدي تدهور مستويات التغذية إلى زيادة عدد الأمهات والأطفال الذين يعانون من فقر الدم. ويعتبر عدم الوعي بالصحة الانجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة وعدم كفاية الخدمات الصحية وسوء نوعيتها، من المشاكل التي لم يتم حلها بعد في عدد من البلدان العربية. كذلك فإن بعض الدول العربية

ما زالت تعاني من انخفاض المستوى الصحي فيها بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية كالحروب والاحتلال والنزاعات أو الحصار المفروض على بعضها.

#### ١- الهدف العام

-٣١ ضمان حق المرأة في المشاركة في وضع الخطط والسياسات الصحية التي تلبي احتياجاتها، والمشاركة الفعالة في تطبيق تلك السياسات لتأمين الصحة الكاملة للمرأة جسدياً ونفسياً واجتماعياً في مختلف مراحل عمرها وفي كافة المناطق.

#### ٢ - الاجراءات والتوجهات العملية المقترحة

##### على مستوى الحكومات

(أ) اصدار التشريعات الكفيلة بالقضاء على الممارسات الضارة بصحة المرأة الجسدية والنفسية والتشريعات الخاصة بالفحوصات الطبية قبل الزواج:

(ب) تطوير الخدمات الصحية الجسدية والنفسية بما يكفل حصول المرأة عليها بصورة ميسرة في كافة المناطق بما في ذلك فتح مراكز العلاج والارشاد النفسي في مختلف المناطق، وفي المؤسسات الاقتصادية والتربيوية، وتوجيهه عنابة خاصة لتأهيل المرأة المعاقبة وإصدار التشريعات الكفيلة بإتاحة فرص العمل لها في مؤسسات القطاع العام والخاص؛

(ج) اتخاذ السياسات والاجراءات الالزمة لوعية الزوجين بالصحة الانجابية بما في ذلك المباعدة بين الولادات لضمان الأمومة المأمومة وصحة الاطفال، وتطوير الخدمات الصحية الوقائية بما فيها الفحص السنوي الدوري للكشف المبكر لسرطان الثدي وعنق الرحم، وكذلك فحص الدم للكشف عن مرض الايدز والتهاب الكبد الوبائي واجراء الفحوص الالزمة للتأكد من خلو الراغبين في الزواج من الأمراض الوراثية؛

(د) زيادة الإنفاق على القطاع الصحي بما في ذلك الإنفاق على تأهيل المرأة وتدريبها في هذا القطاع، وتدريب الكوادر الفنية الطبية لرصد الأمراض الناتجة عن تدهور البيئة، وذلك ضماناً لشمولية الخدمات الصحية المختلفة كالخدمات الوقائية وتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة؛

(هـ) وضع خطة اعلامية وبرامج لتوفير المعلومات الالزمة للتوعية الاسرية بأمور الصحة العامة والوقائية والتغذية والنظافة، وإدخال تلك البرامج في المناهج التعليمية؛

(و) ضمان زيادة مساهمة المرأة في وضع وتنفيذ الخطط والسياسات الصحية الزراعية والغذائية والبيئية، والعمل على توفير الغذاء الأساسي للأسرة وضمان عدالة توزيعه؛

(ز) توفير وتحسين نظم الرعاية الصحية الأولية خاصة في المناطق النائية والساحلية وفي البدية وتوفير الخدمات المدرسية الصحية في كافة مراحل التعليم:

(ح) معالجة تدهور الوضع الصحي والعلاجى للنساء والرضع والأطفال نتيجة لحالة الأسر والحضار الاقتادى.

#### على مستوى المنظمات غير الحكومية

(أ) زيادة إسهام الجمعيات والهيئات الشعبية في تقديم الخدمات الصحية للمرأة، خاصة المرأة الفقيرة واللاجئة والنازحة والأسيرة والمعتقلة والمحاصرة، وتطوير الطب الشعبي والمفاهيم الصحية والتقليدية بما يكفل القضاء على الممارسات الضارة بصحة المرأة والطفل:

(ب) تطوير إسهام هيئات المجتمع المدني وخاصة الهيئات النسائية في تنفيذ برامج الصحة الوقائية بمختلف جوانبها بما فيها الصحة الانجابية، والقيام بنشر التوعية الصحية والبيئية:

(ج) دعم دور المجتمع المدني بمؤسساته ومنظماته غير الحكومية ودور القيادات النسائية المحلية في مختلف المناطق في المشاركة بفعالية في برامج الخدمات الصحية بصفة عامة وفي برامج تنظيم الأسرة وحملات اللقاح الوقائية للأطفال.

#### على المستوى العربي والدولي

(أ) دعم الجهود الوطنية الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى تحسين المستوى والأوضاع الصحية للمرأة والطفل، بما في ذلك توفير الدعم المالي اللازم لوضع وتنفيذ برامج الصحة الانجابية والوقائية التي تنفذها الحكومات بدعم من منظمة الأمم المتحدة خاصة منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان:

(ب) دعم ومساندة الجهود الوطنية الرسمية وغير الرسمية في مجال توفير المعلومات والمؤشرات وإعداد الدراسات والبحوث وكذلك المشاركة في تنظيم حلقات نقاش بهدف وضع برامج ومشاريع في مجال الصحة تتلاءم مع أوضاع واحتياجات المجتمع العربي وخاصة النساء والأطفال بما في ذلك البرامج الرامية إلى تأهيل وتدريب المرأة وتقديم الخدمات الصحية وخاصة للنساء.

#### **هـ٤- تعزيز قدرات المرأة العربية لدخول سوق العمل والاعتماد على الذات**

-٣٢- أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية إلى زيادة القوى النسائية العاملة، وأدى ارتفاع معدل تعليم الإناث إلى تنوع الطلب عليها في القطاعات الاقتصادية الحديثة كالصناعة والخدمات؛ وارتفعت نسبة المرأة العاملة في مختلف المستويات بما في ذلك المناصب القيادية التي تتطلب

تخصصات علمية وفنية عالية. ورغم الانجازات التي تحققت في هذا المضمار، فلقد ظل عمل المرأة في القطاع الزراعي، وهو القطاع الذي يستوعب الجزء الأكبر من القوى النسائية العاملة في معظم البلدان العربية، موسمياً وغير مأجور في معظم الأحيان. وفي الوقت ذاته، تسببت هجرة الرجال من الريف إلى زيادة إسهام المرأة في ذلك القطاع بأجر أو بدون أجر بالإضافة إلى زيادة أعبائها. كما أخذ سوق العمل يشهد بطالة في صفوف المتعلمات نتيجة لعدم ملاءمة تخصصاتها مع متطلبات سوق العمل وبسبب بعض القيم التقليدية التي تحول بين الإناث والذكور وبين العمل في مجالات عديدة.

-٣٣ - ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى الحد من انتاجية المرأة تجدر الاشارة إلى أن عدم التوازن في توزيع الوقت المتاح لها بين مهام العمل ومتطلباته ودورها الأسري (كأم ومربيه وزوجة) ضمن إطار اجتماعي لا يشجع على المشاركة بين الرجل والمرأة في تحمل أعباء الحياة بالإضافة إلى قصور الخدمات التي تعينها على أداء أدوارها المتنوعة كتوفر دور الحضانة والرعاية النهارية وما إلى ذلك.

#### ١ - الهدف العام

-٣٤ - تمكين المرأة من تعزيز قدراتها واعتمادها على الذات وزيادة اسهامها في الحياة الاقتصادية بما في ذلك المشاركة في تخطيط التنمية.

#### ٢ - الاجراءات والتوجهات العملية المقترحة

##### على مستوى الحكومات

(أ) سن القوانين والتشريعات وتطبيقاتها لضمان تكافؤ فرص العمل للمرأة والمساواة في التعيين والتوظيف والأجر وفي فرص الترقى وتطوير المهارات والتأكيد على ضرورة شمولها بالتأمينات والضمان الاجتماعي، ووضع نصوص قانونية تضمن للمرأة حق المقاضة القانونية في الحالات التي تتعرض فيها للتمييز بسبب نوع الجنس أو بسبب حالتها الاجتماعية، واتخاذ الإجراءات الرامية لمتابعة ما يلزم من أدوات لرصد تطبيق التشريعات من قبل القطاع الخاص؛

(ب) سن القوانين واللوائح لتأمين مسار وظيفي رسمي يعتمد على المرونة في ظروف العمل بحيث يتتيح للمرأة والرجل على السواء، كل حسب ظروفه الشخصية والأسرية، ممارسة أنماط مختلفة من نظام العمل المرن ومنها، على سبيل المثال، العمل الجزئي الذي يضمن لها، وللمرأة خاصة، حق العودة إلى العمل إذا ما انقطعت عنه للوفاء بمسؤولياتها الأسرية، ودراسة القوانين والتشريعات والنظم والآليات الالزمة لتطبيق مقترن الخيار الثالث الذي قدمته الأسكوا، كأحد الحلول، لزيادة انتاجية المرأة العربية، وتحفييف التضارب بين أدوار المرأة في المجتمع؛

- (ج) اشراك المرأة العاملة في وضع القوانين المرتبطة بالخدمة المدنية في القطاع العام وضمان حقها في الترقى على أساس الكفاءة والخبرة وليس على أساس نوع الجنس;
- (د) سن القوانين الرامية الى منح المرأة اجازات بمرتب للقيام بمسؤولياتها العائلية على أن لا يتحمل تكاليفها صاحب العمل وحده;
- (ه) اتخاذ كافة الاجراءات الرامية الى زيادة فرص عمل المرأة بما في ذلك الحد من العمالة الاجنبية، وتأهيل المرأة وتدريبها لتمكنها من توسيع مناصب إدارية عليا في الهيئات الانتاجية حسب المؤهلات والكفاءة والخبرة، ووضع هدف كمي لمضااعفة عدد الإناث في سوق العمل وتوفير الحوافز المعنوية والمادية وتحفيظ التعليم والتدريب المهني من أجل تحقيق ذلك;
- (و) اتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة نسبة النساء العاملات في الارشاد الزراعي وتوفير الحوافز اللازمة لتشجيع النشاط في القطاع الخاص والزراعي والسمكي وتمويل المشاريع الصغيرة المنتجة الملائمة والجديدة وذلك لتمكين المرأة;
- (ز) زيادة عدد مراكز التدريب المهني والفنى وتوفير الحوافز للمؤسسات الصناعية لتدريب وتأهيل المرأة في المهن التي كانت غير متاحة لها كالصناعات التحويلية، والعمل على تجاوز المعوقات الاجتماعية لاتاحة مجالات جديدة للمرأة وذلك للحد من البطالة؛ وتأهيل المرأة في اطار تحفيظ القوى العاملة بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية والفنية على أعلى المستويات؛
- (ح) وضع برامج والقيام بحملات مكثفة لزيادة الوعي القانوني لدى المرأة وضمان استخدامها لحقوقها القانونية في مجال العمل ودعم عمل المرأة كحق أساسي وعامل رئيسي للإسهام في التنمية البشرية للمجتمع والعمل على رفع قيمة العمل لدى الآجيال من خلال وسائل الإعلام ومن خلال تضمين المناهج التعليمية مواضيع تثقيفية بهذا الشأن؛
- (ط) التوسيع في إنشاء دور الحضانة في المصانع والمؤسسات وأماكن العمل وتوفير تلك الخدمات لفئات المجتمع كافة ولمناطقه الريفية والنائية بالتعاون مع المجتمعات المحلية ومؤسسات الضمان الاجتماعي وأصحاب العمل وتوفير خدمات مساندة مثل تأمين المواصلات والوجبات السريعة لتمكن المرأة من التوفيق بين دورها الأسري والاقتصادي؛
- (ي) إنشاء قاعدة بيانات متكاملة حسب نوع الجنس وفقاً للتصنفيات الدولية المعتمدة مما يسهل عملية وضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى زيادة إسهام المرأة في العمل.

على مستوى المنظمات غير الحكومية

(أ) تشجيع المرأة على دخول مجالات متعددة من المهن والقطاعات غير التقليدية وعقد دورات تدريبية لإعادة تأهيلها في الميادين الجديدة في ضوء التقدم التكنولوجي وعقد دورات لصقل خبرات الكوادر القيادية؛

(ب) تأهيل النساء اللاتي يعملن في القطاع غير المنظم بغية تحسين انتاجيتهن وجعلهن أكثر ارتباطاً ب المجالات الانتاج والتسويق بما يخدم أغراض التنمية، وتنظيم دورات تدريبية في مجال البناء المؤسسي وتنظيم المشاريع الصغيرة الانتاجية وتنظيم التعاونيات كمؤسسات مالية تقوم على الاعتماد على الذات؛

(ج) تنشيط وتشكيل اللجان النسائية في النقابات والرابطات المهنية ل توفير الفرص لمساهمة المرأة في سوق العمل وخاصة في القطاع الصناعي والقطاع الخاص ولمشاركتها في الواقع القيادي واتخاذ القرار، ودعم المرأة لتحسين ظروف عملها وزيادة وعيها بحقوقها في العمل، وتقديم الخدمات للشابات والعاطلات عن العمل من خلال إنشاء مكاتب للتوظيف؛

(د) تنظيم معارض مشتركة بين مختلف المنظمات غير الحكومية للتعرف على مختلف مهارات المرأة العربية وتبادل الخبرات وخلق مصالح تجارية بين النساء العربيات وتسيير المنتجات.

#### على المستوى العربي والدولي

(أ) توفير الدعم لإجراء الدراسات والبحوث وتقدير العرض والطلب على العمالة المؤهلة حسب نوع الجنس والربط بينها وبين مجالات التعليم والتخصصات في ضوء المتغيرات التكنولوجية المتتسارعة التي يصاحبها ظهور مهام جديدة؛ وعقد الندوات وحلقات النقاش والدورات التدريبية لتعزيز اعتماد المرأة على الذات ولتبادل المعلومات بشأن السياسات والبرامج للحد من اشكال التمييز في مجال العمل وذلك بدعم من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية ومنظمة اليونيسكو والالكسو واليونيدو وغيرها؛

(ب) توحيد المصطلحات العلمية وذلك بالتعاون بين منظمة العمل العربية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التنمية الصناعية (اليونيدو)، ومكتب الأمم المتحدة الإحصائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واحتساب عمل المرأة المنزلي في الناتج القومي. وبهذا الصدد تحدث منظمة العمل الدولية والحكومات على تطوير التعرفيات والمؤشرات الإحصائية الجديدة حتى يمكن قياس عمل المرأة في الزراعة والعمل العائلي غير مدفوع الأجر لتبرز القيمة الاقتصادية الحقيقية لمساهمة المرأة في رفع معدلات الانتاج الصناعي والزراعي والغذائي؛

(ج) دعوة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية واليونيدو لزيادة الدعم الذي تقدمه في مجالات التدريب، وتقديم المعونة الفنية لإنشاء المشاريع الصغيرة وتوجيهها إلى إقامة مشاريع تنموية، وتشجيع عمل القطاع الخاص ومساعدة النقابات العمالية لتمكينها من القيام بدور فعال في زيادة فرص العمل للمرأة.

#### واو- التغلب على آثار الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة على المرأة العربية

-٣٥ لا تشارك النساء العربيات عموماً في اتخاذ القرارات المؤدية الى الحروب والنزاعات المسلحة، ومع ذلك فانها تتحمل عواقب تلك الحروب. وما يزال حل هذه النزاعات يقع الى حد كبير في دائرة سلطة الرجل. والفقرة ٢٦١ من استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ تشير الى أن: "النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ تشكل تهديدا خطيرا لآرواح النساء والأطفال، إذ تسبب الخوف المستمر، وخطر التشرد والتدمير والخراب والاعتداء الجسدي، والتمزق الاجتماعي والأسرى، والهجرة، وتسفر هذه الأمور أحيانا عن حرمان قائم من سبل الحصول على الخدمات الصحية والتربيوية الكافية، وعن ضياع فرص العمل، وتفاقم الأحوال المادية بوجه عام".

-٣٦ وقد شهدت المنطقة العربية عدة حروب نتيجة للصراع العربي-الإسرائيلي وال الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج والحروب الأهلية والنزاعات الداخلية المسلحة، كما عانى أبناء بعض الدول العربية من مختلف أنواع اللجوء والطرد والأسر والاعتقال والإعاقة والمحاصرة والتهجير وتشريدآلاف الأسر. ومن المعروف أن الحروب والنزاعات المستمرة في العالم لها آثار سلبية من بينها إنتفاضة أموال طائلة على التسلح على حساب مشاريع التنمية وزيادة عدد الأسرى واللاجئين والمشردين والنازحين، وغالبيتهم من النساء والأطفال، كما تعاني المرأة في ظل الحرب من ممارسات التعذيب والخطف والاغتصاب بالإضافة إلى الأمراض النفسية.

#### ١ - الهدف العام

-٣٧ زيادة مشاركة المرأة في العمل من أجل صيانة السلام وفي حل النزاعات الوطنية والدولية وغيرها من أنواع النزاع وحماية المرأة من آثارها.

#### ٢ - الاجراءات والتوجهات العملية المقترحة

##### على مستوى الحكومات

(أ) العمل على حل الخلافات القائمة بالحوار والطرق الدبلوماسية قبل أن تؤدي إلى النزاعات المسلحة والحروب؛

(ب) إشراك النساء في مفاوضات السلام وفي حل المنازعات، وفي عمليات الإغاثة الإنسانية؛

(ج) زيادة الإنفاق في مجالات التنمية على حساب الإنفاق على التسلح وتخفيض ميزانيات الدفاع؛

- (د) اعتبار العنف ضد المرأة أثناء الحرب والنزاع المسلح والاحتلال والحصار من جرائم الحرب يعاقب عليها القانون، ويجب اعتبارها كذلك من قبل جميع المنظمات الوطنية والدولية؛
- (ه) العمل على اطلاق سراح المعتقلات والمعتقلين من السجون الاسرائيلية؛
- (و) تضمين المناهج الدراسية مواضيع تربوية تثقيفية تتعلق بالسلم وحل المنازعات، وتعليم المبادئ الأساسية لحقوق الانسان؛
- (ز) توفير الدعم المالي والفنى وتقديم القروض الميسّرة لتمويل المشاريع الاجتماعية والانسانية للمنظمات غير الحكومية لمواجهة آثار الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة والحصار والأسر على المرأة والطفل.

#### على مستوى المنظمات غير الحكومية

- (أ) إجراء المسوحات الميدانية والدراسات والأبحاث المتعلقة بمعاناة المرأة من آثار الحروب والاحتلال والحصار والأسر واقتراح الآليات المناسبة للتخفيف من آثارها على المرأة بتنظيم دورات تدريبية وخدمات إعادة تأهيل لتمكين المرأة من ممارسة نشاطها وحقوقها الكاملة؛
- (ب) تكوين وعي وطني إزاء مخاطر سباق التسلح الذي يهدد البشرية، واتخاذ مواقف إيجابية تجاه مفاوضات الحد من التسلح؛
- (ج) عقد دورات تثقيفية في شؤون السلم وحل المنازعات والعدالة والديمقراطية وتوجيهه أنظار أصحاب القرار والرأي العام الى ذلك؛

#### على المستوى العربي والدولي

- (أ) الدعوة الى عدم التمييز بين الدول والشعوب في معالجة قضاياها واللجوء إلى قواعد القانون الدولي والقضاء على إزدواجية وانتقائية المعايير في معالجة الأمم المتحدة لكافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>(\*)</sup>؛

\_\_\_\_\_  
<sup>(\*)</sup> تحفظ كل من وفد دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة الكويت على هذه العبارة "ازدواجية وانتقائية المعايير في معالجة الأمم المتحدة لكافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

(ب) إخضاع جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، ولاسيما في إسرائيل، إلى التفتيش وإتلاف المخزون من جميع أسلحة الدمار الشامل التي تهدد أمن واستقرار شعوب المنطقة وذلك تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة:

(ج) أن تقوم المنظمات الدولية والإقليمية على مساعدة الدول مادياً وفنرياً لإنجاز ما يلي:

١' مراجعة أنشطة المنظمات الدولية وتبصيرها بقضايا المجتمع الاقليمي والدولي وآثار ذلك على المساواة وتكافؤ الفرص، والتنمية والسلام، وخاصة في قضايا توزع السلاح، وعلى "العملية الاقتصادية"، وكذلك على القيم الثقافية ومقاومة العنصرية والتمييز؛

٢' جمع ونشر البيانات المتعلقة بتأثير الحروب والاحتلال والحصار والأسر والنزاعات المسلحة على المرأة، بما في ذلك نشر معلومات عن عدد اللاجئات والمهجرات والأسيئات والمعتقلات والمبعديات والسبعينات وعن أعداد النساء اللواتي اغتصبن النساء اللواتي تتلقين معالجة نفسية والنساء اللواتي فقدن أزواجهن وأصبحن معيلات لأسرهن، وكذلك عن عدد النساء اللواتي لم يحصلن على أية مؤهلات، وغير ذلك من البيانات التي تبيّن عدد المتضررات من النزاعات المسلحة.

(د) رفض مبدأ فرض الحصار المخالف لكافة الأعراف والقوانين الدولية وحقوق الإنسان، كأسلوب لحل المنازعات الدولية لما لذلك من تأثير مباشر على الأسرة والمرأة وحرمانها من حقوقها الإنسانية؛

(ه) العمل على ضمان عدم إغلاق المدارس والجامعات في ظروف الاحتلال والنزاعات الداخلية والحروب الأهلية؛

(و) العمل على فض الخلافات القائمة والتي تؤدي إلى الحروب والنزاعات المسلحة وتفعيل دور الجامعات العربية في احتواء هذه الخلافات ووضع الحلول السلمية لها في الإطار العربي واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛

(ز) رفع نسبة تمثيل النساء العربيات على مستوى صنع القرار في المحافل الدولية والإقليمية لـ هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة.

#### **زاي- القضاء على العنف ضد المرأة**

-٣٨ تعاني بعض النساء من العنف الذي يمارس ضدّها في أشكاله المختلفة مثل العنف داخل الأسرة وفي أماكن العمل وفي الأماكن العامة مما يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان. ويعتبر إجبار الفتيات على ترك

المدرسة، والإكراه في بعض الأحيان على الزواج، وتعرضهن للضرب من جانب الأهل وإجبار المرأة في بعض الأحيان على التنازل عن حقوقها الشرعية والشخصية أو المدنية بقوة ضغط التقاليد والأعراف السياسية شكلًا من أشكال العنف ضد المرأة كما تتعرض النساء إلى العنف والإغتصاب بشكل خاص في ظل الحروب والاحتلال وسائر المنازعات المسلحة (وعلى الأخص اللاجئات والمهجرات والنازحات والأسيرات والسجينات والمعتقلات) بالإضافة لما تتعرض اليه النساء من عنف في غياب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

## ١ - الهدف العام

-٣٩- العمل على تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق المدنية للنساء بصورة عامة وفي ظل الاحتلال والحروب والمنازعات المسلحة بصفة خاصة، وتوفير حماية كافية للمرأة لضمان عدم تعرضها للعنف بأشكاله مع تعزيز الإجراءات والتدابير الوقائية بإشراك الدول على جميع المستويات العربية والإقليمية والدولية في مواجهة هذه الظاهرة والحد منها عن طريق التربية والتوسيعية والردع القانوني.

## ٢ - الإجراءات والتوجهات العملية المقترحة

### على مستوى الحكومات

- (أ) المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما ينسجم مع دستور وقوانين كل دولة واتفاقية مناهضة التعذيب، واتخاذ جميع الإجراءات التي تحمي المرأة من العنف؛
- (ب) إعادة تقييم النصوص التشريعية والممارسات الإدارية على ضوء المعايير والمواثيق الدولية بما يحقق للمرأة الحماية القانونية في مواجهة العنف الذي يمارس ضدها؛
- (ج) وضع برامج تثقيفية لزيادة الوعي لدى الشرطة بالمشاكل المتصلة بالعنف ضد المرأة والفتيات القاصرات؛
- (د) إعداد نشرات وكتب توجيهية حول رفع مستوى الوعي لحماية المرأة من العنف في مجال تدريب العاملين الاجتماعيين وغيرهم من الأخصائيين العاملين في المجتمع المحلي؛
- (ه) جمع البيانات والمعلومات عن العنف ضد المرأة وإعداد الدراسات والبحوث الميدانية ونشرها لتوسيع الرأي العام؛
- (و) إدراج المواد المتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة ضمن البرامج المقررة في المعاهد المختصة بتدريب وتأهيل رجال السلطة في سلك القضاء والأمن؛
- (ز) إنشاء مؤسسات خاصة ترعى ضحايا العنف ومنه الإغتصاب لمعالجة عواقبه وآثاره، والشراف والتوجيه والتوسيعية؛

(ج) اعتبار العنف ضد المرأة في أوقات الحرب جريمة حرب لا تسقط بالتقادم.

على مستوى المنظمات غير الحكومية

(أ) المطالبة بتنفيذ برامج وأنشطة مختلفة لتوثيق التضامن بين المنظمات غير الحكومية خاصة فيما يتعلق بحماية المرأة من العنف;

(ب) تقديم الخدمات والمساعدة الالزمة للمرأة التي تقع ضحية للعنف;

(ج) إقامة برامج وحملات تشريفية لزيادة الوعي في المجتمع لمواجهة المشاكل المتعلقة بالعنف ضد المرأة والتعرif بالاجراءات التي يمكن اتخاذها للقضاء على العنف;

(د) إعداد البرامج والدورات التصريفية للمرأة وتنميتها بحقوقها القانونية وبالخدمات المتوفرة في حال تعرضها لأي شكل من أشكال العنف.

على المستوى العربي والدولي

(أ) تعزيز التعاون العربي والدولي بغية تحديد استراتيجيات إقليمية لمكافحة العنف ضد المرأة;

(ب) عقد اجتماعات وحلقات دراسية تهدف إلى خلق الوعي أو زيارته لدى جميع الجهات المعنية بالعنف ضد المرأة;

(ج) تقديم المعاونة المادية والفنية من قبل الصناديق العربية والدولية للمؤسسات الخاصة التي ترعى ضحايا العنف;

(د) تقديم الدعم اللازم للحكومات والمنظمات غير الحكومية لمواجهة أشكال العنف;

(هـ) تقديم الخدمات والاستشارة القانونية والمعونة للمرأة التي تتعرض للعنف;

(و) إيلاء منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات العربية المختصة عناية خاصة للنساء اللواتي يتعرضن للعنف الجسدي النفسي والاغتصاب في ظروف العدوان والاحتلال والنزاعات المسلحة والعقوبات الاقتصادية.

حاء- مساهمة المرأة في ادارة الموارد الطبيعية وصون البيئة

٤٠- تلعب العوامل الخارجية دوراً كبيراً في تلوث البيئة في المنطقة العربية، مثل استخدام الدول الصناعية المتقدمة للتكييف الصناعي الذي يتطلب نقل المصانع والمعامل التي لها مخلفات ذات تلوث بيئي عالي إلى البلدان العربية، بالإضافة إلى التفتيات النووية.

٤١- ان المحددات البيئية وقصور الموارد الطبيعية في المنطقة العربية يؤثران بصورة سلبية على كفاية وشمول تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، وخاصة الاحتياجات المتعلقة بالمرأة والطفل. لذلك، لا بد من ايلاء عناية خاصة بدراسة المسائل البيئية وبالعوامل المؤدية الى تدهور البيئة في المجتمعات العربية وانعكاساتها على الاوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة والأسرة.

#### ١ - الهدف العام

٤٢- تعزيز قدرة المرأة وضمان مساحتها الفعالة في صون البيئة وترشيد الادارة السليمة للموارد الطبيعية.

#### ٢ - الاجراءات والتوجهات العملية المقترحة

##### على مستوى الحكومات

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢) للبيئة والتنمية المستدامة:

(ب) إشراك المرأة في وضع خطط إدارة الموارد الطبيعية والبيئية وفي تنفيذها وفي مراقبة ورصد تطبيقها بما في ذلك المشاركة في لجان المواصفات وهيئات رقابة الصحة والبيئة؛

(ج) إشراك المرأة في سن التشريعات البيئية ذات الأثر المباشر على صحة ورفاه المرأة وأسرتها وفي العمل على تطبيق التشريعات القائمة؛

(د) توفير المعلومات والتأهيل والتدريب وتضمين مناهج التعليم موضوع الادارة السليمة للموارد الطبيعية والبيئة وتنمية قدرات المرأة في هذا المجال؛

(ه) توفير مصادر الطاقة للمرأة الريفية حتى لا تلجأ الى التحطيب الاعتباطي الذي يؤدي الى التحرر؛

(و) توفير مصادر للمياه الصالحة للشرب توافقها نظم الصرف الصحي في المناطق الريفية وايجاد وسائل الاستفادة من المخلفات البيئية في استصلاح الاراضي والزراعة.

##### على مستوى المنظمات غير الحكومية

(أ) تركيز جهود المنظمات النسائية غير الحكومية لتكوين أداة فعالة في تشكيل الرأي العام وقوة مؤثرة في اتخاذ المواقف الايجابية لتطبيق قرارات الادارة السليمة للموارد الطبيعية والبيئية ولسن التشريعات ومراقبة تطبيقها وذلك للحد من التدهور البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية؛

(ب) توظيف خبرة المرأة ومعرفتها التقليدية التي تراكمت عبر السنين في مجال إدارة البيئة للقيام بمشاريع بيئية تدر دخلاً كإعادة زراعة النباتات الطبية المهددة بالانقراض أو مشاريع إعادة استخدام القمامه والمخلفات الزراعية، وإيجاد السبل لتمويل هذه المشاريع ودعمها تكنولوجياً؛

(ج) إجراء البحوث والمسوح والدراسات وجمع ونشر البيانات المتعلقة بإدارة المرأة لموارد البيئة كالماء والطاقة والوقود وأثر التدهور البيئي على صحتها ورفاهها وعلى أسرتها ومدى مساهمتها في صنع القرارات البيئية؛

(د) حت الحكومات على التأكيد على المحافظة على البيئة ودعم برامجها لا سيما تلك التي تحض على عدم قطع الاشجار وحرف التربة وتحويل المياه وعدم استخدام أو استيراد المواد الكيمائية التي يحظر استخدامها دولياً وغير ذلك من العمليات التي تسيء إلى البيئة وصونها.

#### على المستوى العربي والدولي

(أ) إنشاء بنك معلومات إقليمي تحت إشراف منظمة اليونيسف وتحديد المؤشرات الخاصة بمساهمة المرأة في إدارة البيئة وتأثير التلوث البيئي على صحة المرأة وأسرتها في المنطقة العربية؛

(ب) عقد الحلقات والدورات التدريبية وورشات العمل حول دور المرأة العربية في صون البيئة وتدريب المهارات لجمع البيانات الخاصة بصحة المرأة والبيئة على مستوى القاعدة وإجراء الدراسات والبحوث حول إدماج المرأة في سياسات تنمية الموارد البيئية؛

(ج) عدم السماح برمي النفايات النووية والسمامة في البلدان العربية بحججة اجراء التجارب البيئية أو بأي حجة كانت؛

(د) دعم المنظمات النسائية غير الحكومية التي تقوم بأنشطة تتعلق بالتوسيع العامة وتنفيذ المشاريع البيئية؛

(ه) تمويل ودعم برامج الحد من التلوث البيئي والصناعي؛

(و) منع التلوث البيئي والتصدي للحروب ومبادراتها البيئية.

طاء - استخدام وسائل الاتصال بفعالية لتفعيل الأدوار في المجتمع وتحقيق المساواة بين الجنسين

٤٣ - تقوم وسائل الإعلام المختلفة المقرؤة والمسموعة والمرئية في المنطقة، برسم صورة للمرأة العربية في بعض برامجها، تؤكد فيها على دورها التقليدي النمطي، وتسلط دورها الإيجابي والمتغير، الذي تشارك فيه الرجل في مفاهيم جديدة تتعلق بتحسين نوعية الحياة والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية

والسياسية والاقتصادية. كذلك تركز وسائل الاعلام العالمية على تشویه صورة العربي عامة وصورة المرأة العربية خاصة. فـالاعلام هو أحد الأدوات الفعالة في تسريع عملية التنمية المستدامة، لما له من تأثير قوي على سلوك الناس وتصوراتهم، وهو أحد العوامل الهامة في تغيير العادات والتصرفات. كما أن للإعلام تأثيراً كبيراً على خلق الصور والسلوكيات الجديدة والتحفيز على العمل من أجل "التنمية والمساواة والسلام".

#### ١ - الهدف العام

٤٤- توظيف وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة توظيناً سليماً وذلك بإبراز الصورة الإيجابية لدور المرأة الفاعل في الأسرة والمجتمع وتطوير قدراتها ومهاراتها عبر تنفيذ برامج إعلامية مدرّسة ذات رسالة تتضمن المفاهيم والقيم والصور التي تؤكد لها الاستراتيجيات العربية والدولية.

#### ٢ - الاجراءات والتوجهات العملية المقترحة

##### على مستوى الحكومات

(أ) وضع استراتيجية وخطة واضحة وموحدة لوسائل الإعلام والاتصال تتعلق بالمرأة وقضاياها ودورها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية:

(ب) تعزيز دور النساء العاملات في وسائل الإعلام وإشراكهن في تحطيط وصنع القرار فيما يتعلق بالبرامج الإعلامية المختلفة:

(ج) تدريب النساء في وسائل الإعلام على الانتاج والإخراج والكتابة، من أجل العمل على تنفيذ البرامج الإعلامية الهدافـة وتبني قضايا اعلامية خاصة بالمرأة:

(د) مشاركة المرأة والرجل في الحوار الإعلامي والعمل والانتاج من أجل توحيد وجهات نظر إيجابية فيما يتعلق بقضايا المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية:

(هـ) انتاج الأفلام والمسلسلات والمواد الإعلامية التي تُبرز دور المرأة الوطني ونضالها ضد الاحتلال وتوثيق صورها الإيجابية لتبقى للأجيال القادمة:

(و) إيجاد لجان استماع ومشاهدة ومشاهدة وسائل الإعلام على المستويات المحلية لرصد وسائل الإعلام، والتشديد على ما يتناهى والصورة الإيجابية للمرأة في المجتمع العربي بما في ذلك استخدام المرأة كوسيلة لترويج السلع الاستهلاكية:

(ز) حت وسائل الإعلام على عدم تكريس التمييز الجنسي الذي تعاني منه الطفولة في المدن والأرياف وخاصة في الفئات الفقيرة والذي ينعكس سلباً على مختلف نواحي حياتها التربوية والصحية والنفسية، وذلك للمساعدة على خلق تنشئة اجتماعية متكافئة بين الجنسين.

على مستوى المنظمات غير الحكومية

(أ) إعداد المواد الإعلامية المساعدة وتوزيعها على وسائل الإعلام لاستعمالها في برامج المرأة والبرامج المختلفة الأخرى لتعزيز دور المرأة في التنمية المستدامة:

(ب) إقامة الندوات والمحاضرات المتعلقة بقضايا المرأة وإدماجها في عملية التنمية، والاستعانة بوسائل الإعلام ليثها على أوسع نطاق من أجل توعية المرأة ( وخاصة المرأة غير المتعلمة ) بحقوقها، ودورها، وصورها الإيجابية، ومن أجل تثقيفها وايصال المعلومات إليها:

(ج) انتاج واستعمال المواد الإعلامية بواسطة الفيديو كوسيلة تعليمية تثقيفية، وذلك لا يصال مضمونها ورسالتها الى النساء والرجال في الريف والمناطق النائية التي لا تتوفر فيها وسائل الإعلام الأخرى.

على المستوى العربي والدولي

(أ) تشجيع الانتاج الجيد للبرامج العربية المشتركة بهدف ترويج صورة ايجابية للمرأة العربية؛  
(ب) توظيف القمر الصناعي العربي (عرب سات) لبث البرامج الإذاعية التي تعزز دور المرأة وإدماجها في عملية التنمية:

(ج) الاستفادة في الإعلام العربي من المواد الإعلامية الأجنبية ذات المحتوى الإنساني والثقافي والاجتماعي والتربوي الهدف:

(د) ايجاد شبكة اتصال بين المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، لتبادل المواد الإعلامية التي تساعد المجتمعات الدولية على تفهم قضايا المرأة العربية، وتغيير صورتها السلبية في تلك المجتمعات:

(هـ) تقديم المساعدات المالية من قبل المنظمات الدولية المتخصصة للحكومات والمنظمات غير الحكومية لتدريب العاملين والعاملات في وسائل الإعلام على انتاج المواد الإعلامية التي تتعلق بتعزيز مكانة المرأة في التنمية وتعزيز دورها في استقرار السلم والأمن الدوليين.

**ثالثا - الترتيبات المالية**

٤٥- ستقوم الحكومات والمنظمات الأقليمية والدولية ومؤسسات وصناديق التمويل باتخاذ الترتيبات المالية التالية لتنفيذ خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ بما لا يتنافى والسياسات الاقتصادية لكل دولة من الدول العربية:

(أ) تبني سياسة لتوفير التمويل وتحديد الموارد الازمة ضمن موازنات المشاريع التنموية التي تساعد على النهوض بالمرأة؛

(ب) رصد المبالغ الازمة في الميزانيات لتنفيذ برامج وخطط النهوض بالمرأة ومن ضمنها مخصصات لدعم وإنشاء الآليات التي تُعنى بقضايا المرأة؛

(ج) إعطاء الأولوية لدعم وتنفيذ خطط العمل الخاصة بالمنظمات غير الحكومية والعاملة في مجال النهوض بالمرأة وزيادة إسهامها في العملية التنموية ولتمكينها من الاعتماد على الذات؛

(د) دعم المنظمات غير الحكومية مادياً ولا سيما المنظمات الجماهيرية ذات الجذور والأنشطة في المناطق الريفية والاحياء الفقيرة في المدن؛

(هـ) تسهيل تأمين احتياجات المنظمات غير الحكومية غير الهدافه للربح من أدوات وأجهزة، بما في ذلك إمكانية الاعفاء من الرسوم الجمركية ولا سيما لما يستخدم في المشاريع الانتاجية العاملة في مجال تنمية المرأة والطفل ويعود بالفائدة على القطاعات الأكثر حاجة خاصة المرأة؛

(و) تنفيذ مشاريع إنتاجية صغيرة مدرة للربح (داخل المنزل أو خارجه) تراعي ظروف المرأة الاجتماعية وحاجاتها المعيشية؛

(ز) قيام مؤسسات وصناديق التمويل الأقليمية والدولية بالتنسيق مع بعضها البعض منعاً للازدواجية عند توفير الدعم لإقامة المشاريع وتنفيذ البرامج الخاصة بخطة العمل العربية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة لجميع الفئات من النساء ولكلفة المناطق بما فيها الريفية والنائية.

#### رابعا - الترتيبات المؤسسية لتنفيذ ورصد خطة العمل

٤٦- التنسيق بين البرامج والأنشطة ذات الطابع الأقليمي والدولي التي تنظمها لجنة مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الاكا) والمكاتب والهيئات الأقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة ودائرة شؤون المرأة التابعة لجامعة الدول العربية ومركز المرأة للتدريب والبحوث (كوتر) والمركز الأفريقي للبحوث.

-٤٧ العمل على استمرار تقديم الدعم للجنة المرأة العربية والجهاز الفني المعنى بشؤون المرأة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ووجوب التنسيق بين هذا الجهاز الإقليمي والأجهزة المتخصصة الأخرى مع توطيد التعاون بينها وبين الأمانة التنفيذية في كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) واللجنة الاقتصادية لافريقيا (إكا).

-٤٨ توفير مزيد من الدعم المالي والفنى للأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وللجنة الاقتصادية لافريقيا، وذلك لتمكينهما من متابعة جهودهما في دراسة ورصد أوضاع المرأة في المنطقة العربية، وتقديم العون الفنى لأعضاء اللجنتين لتمكينهم من مواجهة مسؤولياتهم المتزايدة في تحقيق أهداف خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥.

-٤٩ دعم الجهات الفنية الإقليمية والمؤسسات والمعاهد البحثية العلمية بقضايا البحوث والدراسات الاجتماعية لجمع الأحصاءات والبيانات المتعلقة بالمرأة والمفصلة حسب نوع الجنس، ووضع المعايير والتصنيفات التي تحدد المناطق الريفية والحضرية والبدوية والمناطق النائية من خلال الدراسات الميدانية في الدول العربية، والقيام ببحوث ودراسات ومسوح ميدانية اجتماعية عن أوضاع المرأة في إطار المتغيرات المجتمعية حتى عام ٢٠٠٥، وتقديم الدعم المؤسسى لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر) وتزويده بالكيفيات الفنية للقيام بالمهام المنوطة به.

-٥٠ دعم آليات البحوث والتدريب في المنظمات العربية والدولية، مثل دائرة المرأة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وقسم المرأة والتنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر) في تونس، وكافة المؤسسات البحثية العاملة في قضايا المرأة العربية، وذلك بتعزيز كفايتها البحثية وتمكينها من خلال التنسيق والتعاون فيما بينها، من إنشاء بنك إقليمي للمعلومات المتعلقة بالمرأة العربية وتحديد المؤشرات الخاصة بالمرأة وبأوضاعها في العالم العربي في شتى المجالات، وذلك باعتبارها آليات للمتابعة ولرصد تنفيذ التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥.

-٥١ توفير الدعم الفنى والمالي للمنظمات غير الحكومية لتطوير بنائها المؤسسى وتعبئتها قدراتها وأمكاناتها حتى تعبّر عن الاحتياجات الحقيقية للمرأة العربية لتدعم التضامن بينها فيما يخص القضايا الملحة للمرأة العربية.

-٥٢ إيجاد آلية رسمية خاصة تُعنى بشؤون المرأة مرتبطة مباشرة بأعلى سلطة تنفيذية، وتوفير ميزانية خاصة لتنفيذ برامج ومشاريع النهوض بالمرأة التي تتضمنها الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

-٥٣ دعم المنظمات غير الحكومية التنموية التي تُعنى بالنهوض بالمرأة العربية ودعوتها لإقامة شبكة عربية تجمعها، بهدف تفعيل التعاون والتنسيق فيما بينها ومع المنظمات والجانب العربي المتخصصة والمعنية بقضايا المرأة، ومع الشبكات الإقليمية والدولية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة.

تعزيزاً للتعاون وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود الرامية إلى رفع مكانة المرأة والنهوض بها في كافة المجالات.

- - - - -